



وزارة العلوم للبحوث والتكنولوجيا
جامعة الاديان والمذاهب
كلية القانون
رسالة ماجستير في القانون

عنوان الرسالة

المبادئ العامة لحقوق البيئة دراسة مقارنة بين القوانين
الوضعية والفقہ الإسلامي

الاستاذ المشرف :

الدكتور: حسين زروندی

الطالب :

صالح خماظ زهير

الرقم الجامعي:

۹۸۱۳۵۲۱۰۳

سنة المناقشة

أبريل ۲۰۲۱م



وزارت علوم، تحقیقات و فناوری
دانشگاه ادیان و مذاهب

وزارت علوم، تحقیقات و فناوری
دانشگاه ادیان و مذاهب
دانشکده حقوق
پایان نامه کارشناسی ارشد حقوق

موضوع پایان نامه
اصول کلی حقوق محیط زیست مطالعه تطبیقی
قوانین وضعی و فقه اسلامی

استاد راهنما:

دکتر حسین زروندی

دانشجو:

صالح خماط زهیر زهیر

شماره دانشجویی: ۹۸۱۳۵۲۱۰۳

سال دفاع: خرداد ۱۴۰۰

تاریخ دفاع: ۱۴۰۰/۳/۲۰

۱۴۰۰

فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ

(سورة الأعراف: آية ٧٤)

الإهداء

إلى رسول الله .. إلى حبيب الله.. إلى أبي الزهراء.. إلى أمير المؤمنين (ع)....
إلى الطلعة التي ننتظرها في كل حين....
إلى روحك الطاهرة وطلعتك البهية....
إلى مقامك المقدس الممزوج بقدسية جدك الحسين (ع)....
إلى يديك اللتين ترفعهما الى بارئكَ تطلب منه ان يعيننا على هذه الدنيا...
سيدي يا صاحب الامر والزمان ويا صاحب كل من احبك
إلى مراجعنا الكرام ولاسيما السيد الخميني (رحمه الله) والسيد السيستاني والسيد علي خامنئي رعاهم
ربي حفظهم
إلى شهداء الإسلام وبالخصوص الشهيدين الصدرين والشهيدين الحاج قاسم الخير والعطاء والحاج
أبي مهدي مهندس الإباء....
إلى والدي الأمي (رحمه الله) الذي لم يقرأ ولم يكتب لكنّه علمني كل شيء وأهمّه حبّ علي بن أبي
طالب وأولاده الأخيار....
إلى أمي الغالية العلوية (رحمها الله) التي تعبت سنين لتعطيني من صبرها كي أثابر طلباً للعلم وكنت
أتذكرها منذ الصغر وهي توزع ما نذرته الله حتى يحفظني ويوفقني للدراسة وما زالت على عاداتها
حتى طلبها الله سبحانه الى جواره....
إلى أستاذي وقدوتي الدكتور (حسين زروندي) الخلق والمؤدب المليء بالحب والعطاء والذي لم يكل
ولم يتضجور من أسئلتني المتكررة حتى أكملت هذه الرسالة....
إلى أعضائي وما أملك غيرهم، زوجي وأولادي الغالين المؤدبين الذين سهروا معي ليعينوني على
إكمال طباعة رسالتي وبالخصوص يحيى بتتضيدها وكوثر بترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية
وميامين ومحمد المصطفى المؤنسين لي
وإلى كل أخوتي وأخواتي ...
إلى العضدين الحاج(صباح حسن عبد الله رحمه الله) والحاج (محمد دنيف جبارة حفظه الله)
وإلى صحبي وأصدقائي وبالخصوص إلى الخالدين (خالد موسى عذافة، وخالد نصار نهار)....
إلى الأستاذ المناقش وأساتذتي وإلى كادر كلية القانون الأفاضل بأجمعهم
أهدي لكم أحبتي هذا الجهد المتواضع....

الباحث

شكر و عرفان

يا من علم الإنسان ما لم يعلم، ويا من رحمته وسعت كل شيء، ويا من من فضل جوده نغترف، لك الحمد ولك الشكر على كل نعمك وعطائك، والشكر موصول لخير البرية وسيدها رسول الرحمة والكرامة حبيب خالق الكون ومبدعه الرسول الأمد والحبیب المسدد أبي القاسم محمد (ص) وأصل على آله الأخيار المنتجبين الأبرار وأوصل شكري لوالديّ وفضلهما، فهما مفاتيح جنتي وقد اقترن إسمهما بعبادة الباري الجليل ربي.

والشكر والعرفان موصول إلى مشرف الرسالة قدوتي بالأدب والأخلاق" الدكتور حسين رحمانى زروندى" أقول لك عبارة العرفان وأنا مقصر بحقك فأقول: من أي أبواب النناء أدخل، وبأي آيات القصيد أعبر، وفي كل لمسة من جودك وأكفك للمكرمات أسطر، كنت كسحابة المزن معطاءة سقت الأرض فاخضرت، يعجز الكلام عن التعبير بما في داخلي من تقدير لشخصك ولكل ما فعلته معي، ومهما قلت فسوف أظل مقصراً في حقك ولن أجيد التعبير عن علو قدرك.

وأشكر عائلتي أختي وأخواني زوجي وأولادي وكل من تحمّل عناء السفر لأجلي، حتى أصل الى الغاية المرجوة لنيل شهادة الماجستير فأشكركم من صميم قلبي داعياً الباري أن ينزل عليكم من فيوضاته ما تغمركم برضاه سبحانه ويسدد خطاكم.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير الى جميع الأساتذة الأفاضل في جامعة الأديان والمذاهب- وخصوصاً قسم القانون العام، وأخص بالذكر منهم السيد نقوي والدكتور حسين جوان آراسته، والدكتور محمد آهنكران والدكتور أسعد الكعبي، والدكتور مصطفى زكي وإلى كل العاملين في قسم القانون .

وأشكر المنبعين اللذين بسببهما أكملت دراستي فقد أعاناني طيلة مدة الدراسة وهما الحاج المرحوم (صباح حسن عبد الله) والحاج حفظه الله (محمد دنيف جبارة)

وأشكر أخويّ الخالدين اللذين لم تلهاهما لي أُمي وكانا عوناً لي لكثير من الأمور وهما الأخ الغالي الحاج (خالد موسى الشويلي) والأخ الطيب (خالد نصار نهار)

ولكل من لم أذكره نسياناً لا غير أهدي لكم خالص شكري و عرفاني بفضلكم

الباحث

ملخص البحث

المبادئ العامة لحقوق البيئة في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية

تعد البيئة من أهم مصادر الحياة والتي يجب على الفرد المحافظة عليها وتقديسها وهذا ما أوجبه الله (تعالى) على كافة البشر دون استثناء وجعل (سبحانه) حدوداً لا يجوز لأي كائن أن يتجاوزها أو يتعداها، ولم تكن أهمية البيئة مقتصرة في العصر الحديث مطلقاً، بل منذ سالف الأزمنة والعصور وفي الديانات السماوية التي جاءت بعد العصور المظلمة، وكانت نوراً للطريق الصحيح فإنها بينت حقيقة البيئة وكم هي مقدسة عند خالقها، وخير الديانات التي عززت هذا المورد منذ ١٤٠٠ سنة هو الدين الإسلامي الحنيف وكيف بيّن من خلال الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة هذا الأساس، بعده جاء القانون الوضعي ليضفي لمساته على أهمية البيئة وهو لم يزد أو يضيف شيئاً لأن الإسلام قد سبقه بكل حكم ولو أنّ القانون الوضعي أخذ بحكم الفقه الإسلامي لما كان عاجزاً أمام الدول الكبرى المسيطرة على الأرض وعلى مقدرات البشر، فبدأ بانعقاد أول مؤتمر يخص البيئة في أوستوكهولم عام ١٩٧٢م ومن بعده توسع نطاق المحافظة على البيئة من خلال أنّ معظم الدول اتخذت قوانين خاصة لحمايتها، وشرعت في دساتيرها بعض موادها التي تخص البيئة وعناصرها. ومن هنا أخذ الباحث في هذا البحث إيجاد المبادئ الأساسية لحقوق البيئة وعلى النطاقين الفقهي والقانون الوضعي.

واستدلّ الباحث أنّ أقرب إتجاه فقهي يميل إلى الحكم في مقام الحماية عن البيئة وفي اثبات مسؤولية الانسان امام البيئة هو إتجاه مدرسة (ولاية الفقيه) التي بدورها تدمج بين الفقه وما يحتويه من أحكام فقهية مستنبطة من الأصول الفقهية، وبين القانون الوضعي الذي لا بد منه لأجل تمشية وسير أمور المجتمع بنظام عادل، ومن الجدير بالذكر فقد تطرق البحث الى بعض المبادئ الفقهية والوضعية، حيث تعتبر الأسس التي يبنى عليها الحكم الفقهي أو المادة القانونية وهي على نوعين المبادئ الفقهية (كمبدأ الخلافة ومبدأ الضرر محرم للنفس وللغير ومبدأ المسؤولية الشخصية ومبدأ العدالة ومبدأ الإعراض) أما في القانون الوضعي (كمبدأ التناسب ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ الضرورة ومبدأ الاخطار ومبدأ الإلزام ومبدأ الحضر أو المنع).

الكلمات المفتاحية: (الفقه الإسلامي، الحماية الدولية، تلوث البيئة، حقوق البيئة، القوانين الوضعية)

چکیده

اصول کلی حقوق محیط زیست در قوانین مثبت و فقه اسلامی

محیط زیست یکی از مهمترین منابع زندگی است که فرد باید آن را حفظ کند و ارج نهد. این همان چیزی است که خداوند (متعال) بدون استثنا به همه انسانها سفارش کرده است و محدودیت هایی در این زمینه قرار داده است به گونه ای که هیچ موجودی مجاز به تعدی و تخطی از آنها نمی شود. اهمیت محیط زیست صرفاً محدود به زمان ما نیست، بلکه از دوران باستان و از گذشته های دور و نیز در ادیان آسمانی که پس از دوران ظلمت و تاریک عالم آمده اند و نوری برای راه درست بودند اهمیت آن مطرح بوده است. ادیان الهی بیانگر واقعیت محیط زیست و میزان تقدس آن نزد خالق جهانست. بهترین دینی که از ۱۴۰۰ سال پیش از طریق آیات و احادیث شریف اهتمام به محیط زیست داشته و راه حمایت از آن را تبیین کرده دین واقعی اسلامی است. پس از اسلام، قوانین وضعی بشری نیز به مسئله حقوق محیط زیست نیز توجه داشته اند ولی در این زمینه حرف جدیدی مطرح نکرده اند. زیرا اسلام نسبت به بیان هر حکمی از احکام محیط زیست، مقدم بر قوانین وضعی بوده است. اگر قوانین وضعی بر اساس قواعد فقه اسلامی و مبتنی بر آن تصویب می شد، دیگر در کنترل کشورهای بزرگ مسلط بر کره خاکی و قدرتهای بشری عاجز و ناتوان نبود. اولین کنفرانس بین المللی محیط زیست در سال ۱۹۷۲ در استکهلم برپا شد و پس از آن، دامنه حفاظت از محیط زیست در عالم با تصویب قوانین ویژه در این زمینه از سوی سایر کشورها و با پرداختن قانون اساسی کشورها به مسئله محیط زیست و مولفه های آن، گسترش یافت. از این رو، در این تحقیق، محقق در صدد است تا اصول کلی حقوق محیط زیست را در دو سطح فقه و حقوق مورد بررسی و پژوهش قرار دهد.

نگارنده در این رساله به شکل مستدل اثبات می کند که نزدیک ترین دیدگاه علمی در خصوص حمایت از محیط محیط زیست و اثبات مسئولیت بشر در قبال تصرفات غیر قانونیش، اندیشه "ولایت فقیه" است که به نوبه خود بین فقه که احکامش مبتنی بر اصول فقه است و قوانین وضعی که برای اداره روان امور جامعه در یک نظام عادلانه ضروری است، جمع کرده است. لازم به ذکر است که در این تحقیق برخی از قواعد فقهی و مبانی حقوقی در زمینه محیط زیست مورد بررسی قرار گرفته است که از جمله قواعد فقهی بررسی شده، قاعده خلیفه الله انسان، قاعده الضرر، قاعده مسئولیت و پاسخ گوی انسان، قاعده عدالت و قاعده اعراض می باشد و از اصل تناسب، اصل احتیاط، اصل ضرورت، اصل خطر، اصل الزام و اصل تحریم یا نهی نیز از جمله قواعد حقوقی است که در این رساله مورد بررسی قرار گرفته است.

کلمات کلیدی: (فقه اسلامی، حمایت بین المللی، آلودگی محیط زیست، حقوق محیط زیست، قوانین وضعی)

الفهرس

المقدمة.....	١
مشكلة البحث.....	٣
أولاً: السؤال الرئيسي.....	٤
ثانياً: الأسئلة الفرعية.....	٤
فرضيات البحث.....	٤
حدود الدراسة.....	٥
الدراسات السابقة.....	٥
أهمية البحث.....	٦
أهداف البحث.....	٦
منهجية البحث.....	٧
هيكلية البحث.....	٧

الفصل الأول: المفاهيم والكليات

المبحث الأول : المفاهيم.....	١١
المطلب الأول: مفهوم البيئة لغة واصطلاحاً.....	١١
الفرع الاول : تعريف البيئة لغة.....	١١
الفرع الثاني : تعريف البيئة اصطلاحاً.....	١٣
أولاً: العنصر الطبيعي.....	١٩
ثانياً: العنصر غير الطبيعي.....	١٩
المطلب الثاني: مفهوم التلوث لغة واصطلاحاً.....	٢١
الفرع الاول : تعريف التلوث لغة.....	٢١
الفرع الثاني : تعريف التلوث اصطلاحاً.....	٢٣
المطلب الثالث : مفهوم حماية البيئة لغة واصطلاحاً.....	٢٦
الفرع الاول: تعريف الحماية لغة.....	٢٦

٢٧	الفرع الثاني: تعريف الحماية اصطلاحاً
٢٨	المطلب الرابع: مفهوم المبادئ العامة للبيئة لغة واصطلاحاً
٢٨	الفرع الاول: تعريف المبادئ لغة
٢٩	الفرع الثاني: تعريف المبادئ اصطلاحاً
٣٢	المبحث الثاني: الكليات
٣٢	المطلب الاول: حماية البيئة في الحضارات القديمة
٣٣	الفرع الاول: حماية البيئة في حضارة بلاد الرافدين
٣٥	الفرع الثاني: حماية البيئة في الحضارة اليونانية
٣٧	الفرع الثالث: حماية البيئة في الحضارة الرومانية
	الفصل الثاني: مصادر وآليات حماية البيئة في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية
٤١	المبحث الأول: مصادر حماية البيئة في الفقه الاسلامي وأنواعها
٤٢	المطلب الأول: حماية الحق في البيئة من منظور القرآن الكريم والسنة النبوية
٤٣	الفرع الاول: حماية البيئة من منظور القرآن الكريم
٤٤	أولاً: الأرض (اليابسة)
٤٦	ثانياً: الماء
٤٨	ثالثاً: الهواء
٤٩	الفرع الثاني: حماية البيئة من منظور سنة الأطهار المعصومين (عليهم السلام)
٥٠	أولاً: في مجال الحفاظ على الثروة النباتية
٥٢	ثانياً: في مجال الحفاظ على عمارة الارض وإحيائها
٥٤	ثالثاً: في مجال الحفاظ على المياه
٥٦	المطلب الثاني: انواع حماية البيئة من منظور الفقه الاسلامي
٥٧	الفرع الاول: حماية البيئة من منظور العبادات الفقهية
٥٧	أولاً: المطهرات
٦١	ثانياً: الحج والعمرة

٦٣ ثالثاً: الجهاد
٦٦ الفرع الثاني : حماية البيئة من منظور المعاملات الفقهية
٦٦ أولاً: إحياء الموات
٦٧ ثانياً: المزارعة والمساقاة
٧٠ المبحث الثاني: مصادر حماية البيئة في القوانين الوضعية
	المطلب الاول: الاطار القانوني لحماية البيئة على المستوى الداخلي والدولي في القوانين الوضعية
٧٠
٧١ الفرع الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة على المستوى الداخلي
٧١ أولاً : التشريع الأساسي(الدستور)
٨١ ثانيا: التشريع العادي
٨٤ ثالثاً: التشريع الفرعي
٨٥ الفرع الثاني : الاطار القانوني لحماية البيئة على المستوى الدولي
٨٦ أولاً: المعاهدات والإتفاقيات الدولية
٨٧ ثانياً: العرف الدولي
٨٨ المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والاقليمية في حماية البيئة
٨٩ الفرع الاول : دور المنظمات الدولية في حماية البيئة
٩٠ أولاً: دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية البيئة:
٩٦ ثانيا: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة
١٠٧ ملخص الفصل الثاني: مصادر وآليات حماية البيئة في القوانين الوضعية والفقهاء الاسلامي ...
	الفصل الثالث: المبادئ والمسؤولية لحقوق البيئة في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية
	المبحث الأول: المبادئ العامة لحقوق البيئة في الفقه الإسلامي والعقوبات الرادعة لحمايتها
١١٠
١١٠ المطلب الاول: المبادئ العامة لحقوق البيئة في الفقه الاسلامي
١١١ الفرع الاول: مبدأ الخلافة (الاستئمان)

- الفرع الثاني: مبدأ الضرر محرم للنفس وللغير (لا ضرر ولا ضرار) ١١٤
- أولاً: ما يراه المذهب الإمامي من القاعدة ١١٥
- ثانياً: ما تراه المذاهب الإسلامية الأخرى من القاعدة ١١٧
- الفرع الثالث: مبدأ المسؤولية الشخصية (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) ١١٩
- الفرع الرابع: مبدأ العدالة ١٢٢
- الفرع الخامس: مبدأ الإعراض (ترك الملكية) ١٢٤
- المطلب الثاني: العقوبات الرادعة لحماية البيئة والمسؤولية الفقهية في الفقه الاسلامي ١٢٥
- الفرع الاول: الإسراف ١٢٧
- الفرع الثاني: تحريم الإعتداء على الموارد الطبيعية ١٢٩
- أولاً: يقول الله (تعالى) ١٣١
- ثانياً: ويقول (تعالى) ١٣١
- ثالثاً: قوله (سبحانه) ١٣١
- رابعاً: قوله (جلّ من قائل) ١٣١
- المبحث الثاني: المبادئ العامة لحقوق البيئة والمسؤولية المترتبة عليها في القانون الوضعي**
- ١٣٤
- المطلب الأول: المبادئ العامة لحقوق البيئة على المستوى الدولي ١٣٥
- الفرع الاول: مبدأ التناسب ١٣٩
- الفرع الثاني: مبدأ الضرورة ١٤٣
- الفرع الثالث: مبدأ الحيطة والحذر ١٤٤
- المطلب الثاني: المبادئ العامة لحقوق البيئة في ضوء الدساتير الوطنية ١٤٦
- الفرع الاول: مبدأ الحظر أو المنع ١٤٦
- الفرع الثاني: مبدأ الإلزام ١٥٠
- الفرع الثالث: مبدأ الأخطار ١٥١
- المطلب الثالث: المسؤولية المترتبة على حقوق البيئة في القانون الوضعي ١٥٤

الفرع الاول: المسؤولية المترتبة على حماية البيئة في القانون الدولي	١٥٥
الفرع الثاني: المسؤولية المترتبة على حماية البيئة في القانون الداخلي	١٦٠
ملخص الفصل الثالث: المبادئ العامة لحقوق البيئة والمسؤولية المترتبة عليها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي	١٧٥
الخاتمة:	١٧٦
أولاً: الإستنتاجات	١٧٧
ثانياً: الإقتراحات	١٨٠
المصادر	١٨٢

المقدمة

إنَّ الله خلق الأرض وأحسن خلقه وتدبيره وأعطاهما أجمل وأبهى صور الإنتفاع بها، فقد قال في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١)، وكما تفضَّل أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) بدعاء الصباح حين قال: (وَإِنَّ صُنْعَ الْفَلَكِ الدَّوَّارِ فِي مَقَادِيرِ تَبَرُّجِهِ)^(٢) فالفلك بأسره أتقن صنعه ورتبه ومن ضمن ذلك الفلك هذه الارض التي يعيش عليها الانسان وعليه ان يحافظ عليها كونها مسؤوليته جيلا بعد جيل، واضفى سبحانه لكل شيء دقة صنعه بألطفه وعظمة خلقه ثم وهبها بمنه وكرمه للانسان وجعله خليفته، وأميناً عليها يحفظها ويعتني بها ألا وانَّ هذه الهبة هي (البيئة) ولهذه الهبة وضعت تشريعات وقوانين لحمايتها وللحفاظ عليها، وأنَّ هذه القوانين تحتاج الى أسس تستند عليها تسمى هذه الاسس بالمبادئ العامة فالمبدأ العام للبيئة يعد مبدءاً حديثاً نسبياً، وتعددت التعريفات المحددة لمفهوم البيئة ومضمونها، فمنهم من عرف البيئة أنَّها الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من جهة الطبيعة أم من صنع الإنسان، كون أنَّ البيئة تتكون من عنصرين أساسيين، الأول العنصر الطبيعي وهو الذي لا دخل للإنسان في وجوده بل من صنع الخالق المبدع سبحانه ومن مصاديقه الصحراء والبحار وغيرها، وأما العنصر الثاني فهو الصناعي أو المشيد وتشمل البيئة المشيدة كاستعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والمناطق الصناعية والمراكز التجارية، وتعرف البيئة أيضاً بأنها المحيط الذي يعيش فيه الفرد ويؤثر فيه ويتأثر به، وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ مفهوم البيئة في كونها كل شيء يحيط بالإنسان .

لذا فإنَّ الحق البيئي ظهر عندما بدأت أزمة الإنسان مع بيئته تسبب اختلالاً في التوازن بين عناصر البيئة، فطغى العنصر المستحدث على العنصر الأصلي والذي أصبح يعاني من تدخلات الإنسان التعسفية، ولم يعد قادراً على استيعاب التلوث الذي أحدثه عليه، حيث تعددت مظاهر التلوث، فهناك تلوثٌ يمسُّ بالمال العام الدولي والتراث المشترك للإنسانية، وتلوث حاصل على المستوى الداخلي وكذلك علاقته مع الشرائع السماوية كون أنَّ العنصر الأول والأهم الذي لا دخل للإنسان فيه هو أمانة من الله اليه عندما أودع عنده الكون بأسره كأمانة يجب الحفاظ عليها.

ويعدون علماء البيئة أنَّ البيئة هي حق من حقوق الإنسان وتحديداً لمفهومها من حيث نوعيتها

(١) سورة القمر، آية ٤٩

(٢) القمي عباس، مفاتيح الجنان، دعاء الصباح

و حمايتها فيرى البعض أنّ الحماية للحق البيئي تكون في سلامة البيئة ويذهب إلى أنّ الحق في وجود البيئة المتوازنة كقيمة في ذاتها وما يقتضيه ذلك من وجوب صيانة وتحسين النظم والموارد الطبيعية، ووجوب دفع التلوث عنها أو التدهور الجائر بمواردها، وبالتالي ووفقاً لهذا المفهوم فإنّ حماية البيئة أصبحت حقاً للكائنات غير البشرية فضلاً عن البشرية المتواجدة على هذا الكوكب في هوائه وتحت أرضه وفي مياهه وجوف تلك المياه، ومن هنا تصبح للبيئة وما تحتويه من كائنات وموارد قيمة في ذاتها حق يسمى بـ (حق البيئة).

وهذا الرأي يتوافق مع الفقه الاسلامي الذي يفتي باهتمام البيئة مستنداً الى آيات القرآن الكريم والتي خصصت بعضها لاجل البيئة وحمايتها كقول الله (تعالى): ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(٣) وغيرها من الآيات العظام وما جاء بالسنة النبوية الشريفة والأئمة المعصومين (عليهم السلام) المهمة بهذا الجانب كذلك، ويتوافق أيضاً مع كافة الشرائع السماوية وبالأخص الشريعة الإسلامية التي اعتبرت البيئة ومواردها تراثاً مشتركاً، ويتوافق مع الوثائق والنصوص الدولية والوطنية، ويلقي على عاتق الدولة والأفراد وجوب حماية هذا التراث وتنميته على المستوى الوطني والدولي، وبالإضافة إلى ما جاء في المبدأ الأول من إعلان استكهولم أعلاه فقد أكد الميثاق العالمي للطبيعة الذي تبنته الجمعية العامة في مادته الأولى (أنّ للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية وفي بيئة محيطة تسمح له بالحياة في كرامة ورفاهية، وعليه واجب مقدّس في حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة).^(٤) وكذلك ما أولت له الدساتير الوطنية من إهتمام واضح لحماية البيئة

إلّا أنّه على الرغم من ذلك لازالت البيئة تواجه تحدياتٍ ومشاكلًا كبيرةً نتيجةً لكثرة الحروب والنزاعات التي تتوالى يوماً بعد يوم في مختلف بقاع العالم وما تخلفه من دمار وأضرار خطيرة تبقى آثارها مستمرة للأجيال القادمة، إضافة الى التقدم العلمي الذي شهده العالم في التنافس بين الدول في تطوير الصناعات الحربية واستخدام الاسلحة المدمرة والمحرمة دولياً في الحروب، مما سبب أضراراً بيئيةً واسعةً، وأمام هذه التحديات وتزايد آثارها السلبية يجب العمل على تقييدها وتحميم آثارها من خلال تطوير القواعد المنظمة لحماية البيئة، ومن أجل المقترضات الانسانية ونتيجة لتزايد الأضرار البيئية

^(٣) ينظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للحفاظ على الطبيعة وحمايتها، ١٩٨٢م، المادة الاولى

^(٤) سورة الاعراف، آية ٥٦

إضافة الى التطور التكنولوجي وكثرة المصانع مما أدى الى تلوث البيئة يجب أن تترتب المسؤولية الدولية والوطنية، على الجهة التي تسبب الدمار والاضرار التي تصيب البيئة باعتبارها العنصر الأساسي في إحترام النظام القانوني، وكيف يتدخل الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية في التخلص والحد من هذه الأضرار التي تصيب البيئة، ولذلك سوف يسلط الباحث الضوء في هذه الدراسة على مفهوم البيئة والتلوث والتطور التاريخي لحماية البيئة والمبادئ العامة الخاصة بحقوقها على بيان أن أهم المصادر لحماية البيئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المتمثل بالإتفاقيات الدولية المباشرة وغير المباشرة والمبادئ العامة لحقوق البيئة على المستوى الوطني والإسلامي، ويتناول الباحث المسؤولية المترتبة على الجهة التي تسبب الأضرار البيئية، وبهذا تكون الدراسة قد وضعت الحلول الناجعة في حماية البيئة لما تضمنته الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من آليات متخذة لغرض المساهمة في تعزيز الحماية البيئية، ومما يؤدي ذلك في الحد من الدمار والأضرار التي تصيبها، وإلى ترسيخ واحترام المبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين على حد سواء.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث عن حماية البيئة وما تتعرض لها من إنتهاكات، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الداخلي بل وأيضاً على صعيد الفرد، وأنَّ الإنتهاك لحرمة البيئة دون الدفاع عنها ينتج عنه نتائج وخيمة وخطيرة، تكون خطراً على حياة الإنسان بل وكل الكائنات التي يجب أن تحترم وتقدر، ويُعتبر الإنتهاك أيضاً سرقة لحق الفرد الحاضر والمستقبل، والمسؤول على هذا الانتهاك يتجاهل بقصدٍ أو بدون قصدٍ حق البيئة، فلا عوض له عنها، مثلها كمثل قطعة من بدن الإنسان، لا تعوض إن بترت، ولا يحلُّ محلُّها شيء، بل هي الأساس الذي وجدت الكائنات من خلاله، ولأنَّها الهبة التي وضعها الباري (جلَّ جلاله) وأتقن صنعها وجعل الإنسان بمختلف أجناسه خليفةً ومستأمناً عليها، لذلك لا وجود لبيئة أخرى، حتى يدمر الأولى بسبب طمعه سواء كان شخصاً عادياً أو معنوياً، ويجب أن يعي ذلك، وأن يفكر في الآخرين كما يفكر في طمعه، فتوضع الحلول لهذا الانتهاك على شكلِ قوانينٍ تُلزم الأشخاصَ وتحدد للمخالفين العقوبة المناسبة لخطر تلك المخالفة، وإيجاد الرادع لهم كما سيتبين ذلك من خلال البحث إن شاء الله، ومن هنا يتساءل الباحث، ويلزم أن يجد جواباً لتساؤله الذي يكون مشكلة البحث ويترتب من خلاله السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المستوحاة من السؤال الرئيسي وكما يلي:

أولاً: السؤال الرئيسي

ماهي المبادئ العامة لحقوق البيئة في القوانين الوضعية والفقہ الإسلامي ؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

١- السؤال الأول

ما هي مصادر وآليات حماية البيئة في الفقہ الإسلامي والقوانين الوضعية ؟

٢- السؤال الثاني

ما هي حقوق البيئة متبني على أيّ المبادئ فقهاً وقانوناً وما هي المسؤولية المترتبة عليها؟

فرضيات البحث

١- الفرضية الأصلية:

إنّ توفير الحماية اللازمة للبيئة، واعطائها المكانة الرئيسية من الإهتمام لدى الفقہ الإسلامي والقوانين الوضعية هي من أولويات المشرع والمقنن، وذلك لما تتمتع بها البيئة من أهمية عظيمة صنعت لتكون المورد الأساسي لإستمرار الحياة وبقائها لحين أجلها، ومن هنا يجب أن تراعى مثلها كمثل أي حق مقدس في هذا الوجود، بل هي الأولى والمقدمة على سائر الحقوق، فأوضح الفقہ الاسلامي والقوانين الوضعية المبادئ العامة لحقوق البيئة ومدى تأثرها بالتلوث والأضرار التي تصيب البيئة بسبب النزاعات والحروب الدولية بما تسببه من أضرار وملوثات تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل عام، حيث كفل الفقہ الاسلامي والقوانين والمواثيق الدولية توفير الحماية اللازمة للبيئة وتعزيزها، من خلال المبادئ التي ترسمها لحماية البيئة .

٢- الفرضيات الفرعية

أ - الفرضية الأولى

من خلال ما يقننه المقنن ويلزم الأشخاص باتباع التقنين الذي حدده ليحافظ على البيئة ويحميها، فيتوجب أن نلتفت الى القوانين والتشريعات التي أسست لأجل حمايتها والحفاظ عليها، ولذلك بيّن الفقہ الاسلامي والقوانين الوضعية مصادر الحماية للحق في البيئة المتمثلة بالمبادئ الاسلامية التي نص عليها القرآن الكريم وسنة المعصومين(عليهم السلام) والإتفاقيات والعرف الدولي والقرارات القضائية ومدى كفايتها في توفير الحماية الكافية لها من خلال تطبيق نصوص الاتفاقية والالتزام بالفقهاء الفقهية واحترام القوانين والاليات الدولية المتبعة.

ب - الفرضية الثانية

إنَّ للبيئة حقوق وواجبات يجب على الفرد الإلتزام بها واتباعها حتى لا يكون التماذي والتجاوز على حقها المفروض على سائر الأشخاص، وتترتب المسؤولية على المخالفة وعلى حسب حجمها وخطرها في قبال حجم الضرر المترتب على البيئة أو أحد عناصرها، وتكون العقوبة مترتبة أما حسب الفقه الإسلامي أو حسب القانون الوضعي عن الأضرار التي لحقت بها وما دور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في حماية هذا الحق وبالخصوص عند نشوب النزاعات والحروب وماتخلفه من أضرار وملوثات تسبب خطراً على الفرد والمجتمع بشكل عام، وأنَّ الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات الوضعية سواء الدولية أو الوطنية منها، قد كفلت توفير الحماية اللازمة للبيئة والعقوبات الرادعة عند انتهاك حقها.

حدود الدراسة

لا يتقيد موضوع البيئة أو ينحصر على المستوى الداخلي فقط إنَّما يتوسع الى النطاق الدولي لخطر مكانتها، ولتوسعة المصانع العملاقة للدول المتقدمة، واستخراج النفط من الآبار مع حرق الغاز وبعض مشتقاته وهذه الحالة تكثر لدى الدول النامية، ففي كلا الأمرين يؤدي التلوث الى اتساعه في مساحات تتعدى الى بعض الدول التي ليس لها ذنب بتلويث اجوائها أو مياهها لذلك يتسع موضوع البيئة ليأخذ أكبر صدىً لمسامع المنظمات والمؤتمرات الدولية، ولأجل الحفاظ على البيئة قدر المستطاع والحد من خطر التلوث، وأما الفقه الإسلامي فله الدور الرائد للحفاظ عليها من خلال ما أوجبه الشرع وألزم المكلف على اتباع ما شرعه له.

لذا يجب أن يتطرق الباحث إلى أهمَّ المواضيع المختصة للبيئة على نطاق القوانين الوضعية والفقه الإسلامي، وما تترتب عليها من مسؤولية، وكيف يتم التعامل معها وتحجيم خطرها، هذا ما يتضح إن شاء الله في سياقات البحث حسب ترتيبها، على المستوى الدولي والداخلي والفقه الإسلامي.

الدراسات السابقة

١- حسن بوتلجة، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، بحث نشر لنيل شهادة الدكتوراة في كلية الحقوق، جامعة الجزائر في عام ٢٠١٧م، وقد تناولت هذه الدراسة آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة في أوقات السلم دون الخوض بالبحث في حماية البيئة من منظور الفقه الإسلامي ودوره في حماية البيئة، فالفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة هو أنَّها تعالج موضوع حماية البيئة بشكل شمولي سواء كان بصورة مباشرة أم غير مباشرة من خلال الاتفاقيات الدولية والمبادئ العامة لحقوق البيئة في القوانين الوضعية ومقارنتها مع الفقه الإسلامي.

٢. احمد عبد الرزاق، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة زمن النزاعات المسلحة، نشر هذا البحث في كلية القانون، جامعة تكريت لسنة ٢٠١٥م، وقد تناولت دراسته دور المنظمات الدولية في حماية البيئة بشكل مباشر ام غير مباشر ولم تتناول هذه الدراسة النصوص والاحكام التي نصت عليها الشريعة الاسلامية من خلال الدراسة بين القوانين الوضعية والفقہ الاسلامي.

إنَّ الموضوعين أعلاه وغيرهما من المواضيع التي تطرقت لحماية البيئة والحفاظ عليها، وإن أثرت بمعلوماتها، في هذا الخصوص إلاَّ أنَّها اتجهت بتحديد منهجيتها أو أهدافها لموضوع البيئة، والمراد هنا بعد الإطلاع على الدراستين وجد الباحث أنَّهما لم يتطرقا وبالوجه الخصوص للأحكام الفقهية التي تخص البيئة أو عناصرها، وكذلك لم تتطرق الى دور ولاية الفقيه في تسيير الأمور التشريعية وفقاً للقوانين الوضعية، وهذا ما أثار حفيظة الباحث بأن يتطرق للبحث مقارناً بين الحكم الفقهي والقانون الوضعي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال موضوعاته حيث أنَّ موضوع البيئة موضوع خطير إن أُدير بشكله الخاطئ أو بتغيير نظام الطبيعة التي نظمها الله سبحانه فيجب أن يتعرف القارئ وأن يدرك بأنَّ البيئة هي المسؤولة عن وجود الكائنات وبقائها وأن فقدان البيئة أو أحد عناصرها يسبب إنهيار المنظومة الحياتية التي خلق الإنسان لأجلها وأن يحافظ عليها، ومن مورد آخر فإنَّ نسبة التلوث تزداد جيلاً بعد جيلٍ، مسببةً الإنهيار البيئي، وخصوصاً للدول النامية والدول الفقيرة، كما سيبينه البحث إن شاء الله، وكيف أن الآيات القرآنية وأحاديث الأئمة المعصومين سلام الله عليهم وفتاوى الفقهاء، تحذر وبشدة من الفساد الذي يضر بالبيئة أو بأحد عناصرها.

أهداف البحث

إنَّ الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الفارق بين الفقہ الإسلامي والقانون الوضعي وكيف هو التباين بينهما من خلال ما توجه به المشرع لكلا الصنفين، وتهدف أيضاً لمعرفة المبادئ المتخذة ومصادرها التي من خلالها تم التشريع للمحافظة على البيئة وحمايتها، من خلال القرآن والسنة ومورد الفقهاء، ومدرسة ولاية الفقيه، وبين المصادر للقانون الوضعي المتمثل بالاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية، متجهاً نحو التمييز بدءاً من تاريخ نشوء الإهتمام بالبيئة، الى العوامل المؤثرة بها، والمسؤولية المترتبة على المقصر أو من كان مسؤولاً عنه، هذا ليتم الحفاظ على البيئة بكل صور المحافظة.

الجانب الجديد من البحث

لكل بحث وجهه الجديد لكي لا يتشابهه مع أقرانه من البحوث الأخرى فالوجه الجديد لهذه الدراسة هو مدى عمق كلا التشريعين واهتمامهما للبيئة ولحمايتها، وكيف أنّ التشريع الفقهي أخذ أبعاداً ليس للعبادة فقط أو أنّه يختص بالأمر العبادية أو المعاملاتية كما يظن أغلب المثقفين والقراء بل أنّه أنتج نحو قوة الإلزام باتباع أحكامه كقوة أحكام القانون الوضعي والإختلاف أنّ الضمير الوجداني له الدور الفعال في الفقه ولا نراه في القانون الوضعي، ومدى قدم الفقه في إعطاء البيئة أهميتها وقديستها، بل واتجه أنّ الفقيه يجب أن يكون ملماً بأمور البيئة والطبيعة بقدر اهتمامه بأمور العبادة وأن يستعين أو يتصرف إذا استوجب الأمر كما يتصرف القانون الوضعي، وقد دعت لهذا اللون من التصرفات مدرسة ولاية الفقيه التي تثبت ركانتها الإمام الخميني (رحمه الله).

منهجية البحث

يعدّ موضوع البيئة من المواضيع المهمة والشائكة والخطيرة بنفس الوقت التي يجب التطرق إليها والبحث عنها لأهميتها بديمومة الخليقة لحين حلول أجلها المقدر لها من قبل الخالق العظيم (سبحانه) المقدر لكل شيء أجله، فالبحث بما يضرّ البيئة وتحجيمه من خلال أساليب القانون الوضعي كالإتفاقيات والدساتير وغيرها أو القواعد الفقهية التي تعزز ديمومة بقاء البيئة، ومن هنا فإنّ منهجية البحث هي (المنهج التحليلي الوصفي)، الذي من خلاله إعتد الباحث في هذه الدراسة وصف وتحليل بعض النصوص الفقهية، وكذلك الدساتير والقوانين الوطنية والقرارات، وبعض الإتفاقيات التي اهتمت بمورد البيئة وحمايتها.

هيكلية البحث

الفصل الأول: المفاهيم والكليات

المبحث الأول: المفاهيم

المطلب الأول: مفهوم البيئة لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: مفهوم التلوث لغةً واصطلاحاً

المطلب الثالث: مفهوم حماية البيئة لغةً واصطلاحاً

المطلب الرابع: مفهوم المبادئ العامة للبيئة لغةً واصطلاحاً

المبحث الثاني: الكليات

المطلب الأول: حماية البيئة في الحضارات القديمة

الفصل الثاني : مصادر وآليات حماية البيئة في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية

المبحث الأول: مصادر حماية البيئة في الفقه الإسلامي وأنواعها

المطلب الأول : حماية الحق في البيئة من منظور القرآن الكريم والسنة النبوية

المطلب الثاني: أنواع حماية البيئة من منظور الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني: مصادر حماية البيئة في القوانين الوضعية

المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة على المستوى الداخلي والدولي في القوانين الوضعية

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية البيئة

الفصل الثالث: المبادئ العامة لحقوق البيئة والمسؤولية المترتبة عليها في الفقه الإسلامي والقانون

الوضعي

المبحث الأول: المبادئ العامة لحقوق البيئة في الفقه الإسلامي والعقوبات الرادعة لحمايتها

المطلب الأول: المبادئ العامة لحقوق البيئة في الفقه الاسلامي

المطلب الثاني: العقوبات الرادعة لحماية البيئة والمسؤولية الفقهية في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: المبادئ العامة لحقوق البيئة والمسؤولية المترتبة عليها في القانون الوضعي

المطلب الأول: المبادئ العامة لحقوق البيئة على المستوى الدولي

المطلب الثاني: المبادئ العامة لحقوق البيئة في ضوء الدساتير الوطنية

المطلب الثالث: المسؤولية المترتبة على حقوق البيئة في القانون الوضعي

الخاتمة

الإستنتاجات والتوصيات

المراجع والمصادر